١٤/٨/١٩٨٥)

المعارضة تتدخل، ولجان الكنيست تتناقش

عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس) صرّح بأن الشرطة تحتفظ بتقرير يضم حوالى ٢٠٠ صفحة عن اراضٍ غير قانونية، وان لجنة برئاسة العقيد شلومو غل، وبالاشتراك ممثلي النيابة العامة للدولة والمستشار القضائي للحكومة، قامت بفحص هذه الشكاوى وجمعت مواد كثيرة للتحقيق واوصت بتقديم المتهمين إلى المحاكمة. وقال ان تقرير غال نقل في حينه الى رئيس شعبة التحقيق في الشرطة، اللواء يحزقيل كاروتي، الذي سلمه إلى مفتش عام الشرطة الـ سابق ارييه افنيان. وحث ساريد وزير الشرطة حاييم بارليف على الكشف عن فحوى التقرير امام اعضاء لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست. ويعتقد ساريد بوجوب عرض التقرير على المحكمة للكشف عن اطار المخالفات، وربما عن المتورطين الاسرائيليين في قضية سلب الأراضي (**دافار**، ١٢/٨/١٩٨٥).

اما عضو الكنيست يائير تسبان (ميام)، فقد قال ان ما كشف النقاب عنه مؤخراً حول قضية سلب الاراضي، يضاف الى امور خطيرة اخرى ظهرت إلى العلن في السنة الأخيرة. ويعتقد تسبان بأن حقائق خطيرة ستتضح في الأيام القريبة، وان هذه الحقائق ستطرح اسئلة عديدة، على مراقب الدولة الاجابة عليها. كما حث تسبان مراقب الدولة، اسحق تونيك، على الاهتمام بثلاث نقاط: الاولى، لماذا لم تجر الشرطة تحقيقاً جذرياً في كل ما يتعلق بقضية شراء الاراضي، على الرغم من ان المستشار القضائي للحكومة كان قد اوصى بذلك؟؛ الثانية، التأكد مما اذا كان بنك اسرائيل قد اعطى تصاريح لاخراج عملة صعبة من اسرائيل وكيف تم ذلك؟؛ اما النقطة الثالثة، فهي مدى مساهمة وزارتي الدفاع والزراعة في اصدار تصاريح مضللة عن وجود مستوطنات وهمية، ساعدت السماسرة في اصطياد بعض المشترين السذج (**عل همشمار**، ١٢/٨/١٩٨٥).

وقال عضو الكنيست تسبان، ايضاً، انه كان لبعض قياديي تكتل الليكود دوافع تتجاوز الدوافع الايديولوجية والسياسية لوقف التحقيق الذي تجريه الشرطة وتجنب الانتقادات بكل ما يتعلق بقضية سلب الأراضي (**دافار**، ١٨/٨/١٩٨٥). وكان نائب رئيس الحكومة، اسحق شامير، قد طلب من الشرطة عدم الانسياق وراء المهزومين ووسائل الاعلام في اسرائيل، الذين لا يرغبون سوى دم الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة. كما دعا شامير الى عدم المساس بعملية «تحرير الارض». وتساءل تسبان: هل يرغب شامير في عدم الكشف عن الجرائم الخطيرة باسم «قدسية تحرير الأرض»، مضيفاً ان القيادة السياسية اوصت بعدم التعمق في التحقيق لانه سيتبين ان قسماً كبيراً من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية قام بشكل غير قانوني (**عل همشمار**، ١٩/٨/١٩٨٥). كما طالب تسبان بالتحقيق، بشكل جذري، في العلاقات القائمة بين تاجر الأراضي العربي احمد عودة وشخصيات رئيسة في الليكود. واوضح تسبان ان زوجة عودة ذكرت ان جهات متورطة في قضية الاراضي في الضفة الغربية كانت قد تبرعت بمبالغ كبيرة لصناديق بعض الاحزاب، وان زوجها تبرع بمبلغ ٧٠ الف دولار لصندوق انتخابات الليكود. وختم تسبان مستغرباً بالقول انه ليس معقولاً ان يحظى عودة، المتهم بـ ٣٦ قضية جنائية، بحماية وزراء واعضاء كنيست وعدم اطلاع الشعب على ما يجري (**دافار**، ٢٥/٨/١٩٨٥).

وكان مراقب الدولة قد اكد في التقرير الذي قدمه إلى جهات مختلفة والى لجنة مراقبة الدولة التابعة للكنيست قبل عامين، ان اربعة تجار اراض على الأقل، من المكلفين من قبل الدولة بشراء اراضٍ في الضفة الغربية، اختلسوا جزءاً من المبالغ المخصصة لشراء الاراضي (**معاريف**، ١٥/٨/١٩٨٥). كما ذكر مراقب الدولة، في تقريره، ان رجالاً من جهاز الأمن الذين خدموا في الضفة الغربية اصبحوا تجار اراض. وعلم ان التقرير بقي سرياً لعدم تعريض حياة بعض سماسرة الأراضي للخطر (**يديعوت احرونوت**،